تحليل مكاني للهيمنة الحضرية لمدن محافظة الانبار للمدة من ١٩٨٧-٢٠٢٠ دراسة في جغرافية المدن

الكلمات المفتاحية : الهيمنة ، محافظة الانبار ، جغرافية المدن

د. نسار مسعود محمود النقشبندي
المعهد التقني الاداري / اربيل
dr.hazm78@gmail.com

د. كرامي عبد الغفور علي الحديثي
المديرية العامة لتربية محافظة الانبار
dr.hazm78@gmail.com

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل للهيمنة الحضرية في شبكة المنظومة الحضرية في محافظة الانبار؛ لأنها تمثل إحدى المشاكل الرئيسة التي تعاني منها أغلب المنظومات الحضرية في دول العالم الثالث، وقد تم اعتماد حجم السكان بوصفه مؤشرًا لقياس الهيمنة على الرغم من المآخذ عليه؛ لأنه يغيب جوانب أخرى مهمة في القياس اقتصادية أو اجتماعية أو سياسة وغيرها، وربما تكوّن مفردات تسبب الهيمنة والتركز السكاني في مدينة دون غيرها، ومع هذا فإن أغلب الدراسات المتعلقة بهذا الموضوع تستند على مؤشر الحجم . وهنا في هذه الدراسة تم اعتماد قاعدة المرتبة والحجم Rank-Size Rule ومؤشر ميهتا Mehta Index ومؤشر الهيمنة أو دليل المدن الأربع Primacy Index or four Cities Index فضلاً عن مؤشر نسبة الهيمنة أو دليل المدينتين Primacy Ratio

المقدمة

يتحدد حجم المستوطنة البشرية عادة بعدد سكانها على افتراض أن مساحة الكتلة السكنية تتناسب طرديا مع حجم المساحة، وترجع أهمية الحجم إلى اتخاذه مقياسًا لتقدير أهمية المستوطنة البشرية؛ لأن الحجم يرتبط بالوظائف، وكلما زاد الحجم تعددت الوظائف وزادت درجة مركزية المدينة؛ إذ تهدف دراسة أحجام مراكز المدن الحضرية لتصنيفها الى فئات حجمية، ومعرفة عدد سكان، كل فئة يضاف إليها دراسة علاقة تباعد المراكز عن بعضها بالحجم.

إن حجم المستوطنة هو نتاج نهائي لتفاعل عدد من الضوابط الطبيعية والبشرية التي تؤثر في نمط توزيع مراكز الاستيطان وحجمها.

هدف البحث :

يهدف البحث الى دراسة التحليل المكاني للهيمنة الحضرية لمدن محافظة الانبار من خلال تحليل أحجام المدن تبعا لطريقة المرتبة – الحجم وتبعا لمؤشرات الهيمنة الحضرية .

مشكلة البحث :

تبرز مشكلة البحث من خلال التساؤل الآتي :

هل توجد هيمنة حضرية لمدينة واحدة على مجمل النظام الحضري في محافظة الانبار كما تعاني منه أغلب الانظمة الحضرية في دول العالم الثالث، وهل توجد تراتبية هرمية لمدن محافظة الانبار تبعا لمؤشرات الهيمنة الحضرية .

أهمية البحث :

تتبع أهمية البحث من الأهمية الكبيرة لمعرفة مدى الهيمنة التي قد تفرضها مدينة أو إقليم ما؛ مما يترتب عليه عدم وجود توازن في برامج التنمية الذي يؤدي إلى وجود مدينة أو مركز حضري متطور مقابل محيط مهمش .

الفرض العلمي :

يبرز الفرض العلمي للبحث من خلال :

تباين العديد من مدن محافظة الانبار بحسب مؤشرات الهيمنة الحضرية ومؤشرات المرتبة – الحجم.

المنهج المتبع في البحث :

اتبع في البحث المنهج الاستقرائي التحليلي منهجا للدراسة من خلال استقراء البيانات المتحصلة من الدوائر الحكومية والعمل الميداني .

هيكلية البحث :

من أجل الوصول الى هدف البحث فقد قسم الى :

أولا : الترتيب الحجمي لمدن محافظة الانبار ١٩٨٧ – ٢٠٢٠ .

ثانيا : مؤشرات الهيمنة الحضرية لمدن محافظة الانبار ١٩٨٧ – ٢٠٢٠

ثم اختتم البحث بالاستنتاجات .

الحدود المكانية للبحث :

تتمثل في محافظة الانبار التي تقع في الجزء الغربي الأوسط من العراق ضمن أراضي الهضبة الغربية، ويحدها من الشمال محافظة نينوى وأجزاء من محافظة صلاح الدين ، ومن الشرق محافظة بغداد ، أما محافظات النجف وكربلاء وبابل فتحدها من الجنوب الشرقي . وهذه كلها حدود إدارية ضمن التقسيمات الإدارية للعراق ، حيث إن لمحافظة الأنبار حدودًا دولية كما موضح في الخارطة رقم (١)، فتحدها سوريا من الشمال الغربي، والأردن من الغرب، والمملكة العربية السعودية من الجنوب. أما بالنسبة لموقعها الفلكي فهي محصورة بين دائرتي عرض ٣١,٥ْ – ٣٥ ْشمالاً، وخطي طول ٣٩ْ – ٤٤ْ شرقاً .

أما ما يخص مساحة المحافظة فتعد محافظة الأنبار من أكبر محافظات العراق مساحة؛ إذ تبلغ مساحتها (١٣٨٢٨٨كم٢)؛ أي: ما يعادل ٣١,٨% من مساحة العراق الكلية والبالغة (٤٣٥٢٤٢كم٢)، وبلغ عدد المراكز الحضرية (٢٢) مركزاً حضرياً موزعة على ثمانية أقضية رئيسة، ولكل قضاء مدينة رئيسة و(١٤) مركز ناحية موزعة على أقضية المحافظة باستثناء قضائي عنه وراوة اللذين لايوجد فيهما سوى مركز القضاء كما موضح في الجدول رقم (١) والخارطة رقم (١).

جدول رقم (١)

التوزيع المساحي لأقضية محافظة الأنبار لسنة ٢٠٢٠

ت	القضاء	المساحة /كم٢	النسبة المؤية
١	مركز قضاء الرمادي	٧٨٢٩	
٢	ناحية الحبانية	٧١٤	
٣	ناحية الوفاء	-	
	المجموع	٨٥٤٣	%٦,١٨
٤	مركز قضاء هيت	٥٤٤٥	
٥	ناحية البغدادي	٤٨٠	
٦	ناحية كبيسة	٢٤٢٨	
٧	ناحية الفرات	-	
	المجموع	٨٣٥٣	%٦,٠٤
٨	مركز قضاء الفلوجة	٤٧٨	
٩	ناحية العامرية	٢٥٣٢	
١٠	ناحية الصقلاوية	١٥٧	
١١	ناحية الكرمة	١٠٣٨	
	المجموع	٤٢٠٥	%٣,٠٤
١٢	مركز قضاء عنه	٥٥٤٩	%٤,٠٤
١٣	حديثة	١٦٨٩	
١٤	ناحية الحقلانية	-	
١٥	ناحية بروانة	١٩٥٥	
	المحموع	٣٦٤٤	%٢,٦٤
١٦	مركز قضاء الرطبة	٣٥٠٣٥	
١٧	ناحية الوليد	١٠٣٢٥	
١٨	ناحية النخيب	٤٨٠٨٥	
	المجموع	٩٣٤٤٥	%٦٧,٥٧
١٩	مركز قضاء القائم	٦٤٦٠	
٢٠	ناحية العبور	-	
٢١	ناحية العبيدي	٢٣٦٥	
	المجموع	٨٨٢٥	%٦,٣٨
٢٢	مركز قضاء راوة	٥٦٧٦	%٤,١١
	م . المحافظة	١٣٨٢٨٨	%١٠٠

المصدر : من عمل الباحثين بالاعتماد على تقديرات السكان لوزارة التخطيط لعام ٢٠٢٠.

١

خريطه ( )
موقع محافظة الانبار بالنسبة للعراق

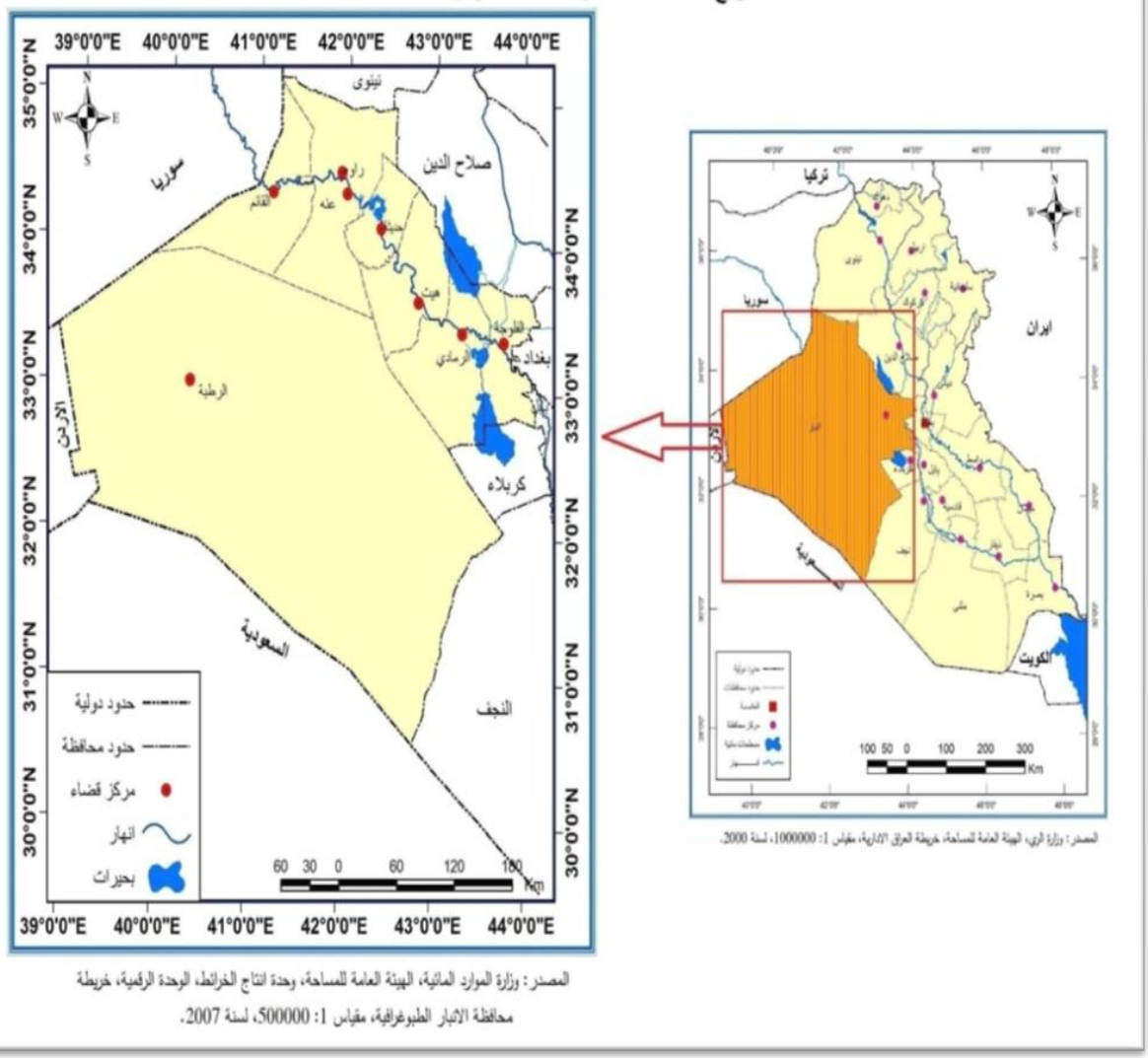

المصدر: وزارة الري، الهيئة العامة للمساحة، خريطة العراق الادارية، مقياس 1: 1000000، لسنة 2000.

المصدر: وزارة الموارد المائية، الهيئة العامة للمساحة، وحدة انتاج الخرائط، الوحدة الرقمية، خريطة محافظة الانبار الطبوغرافية، مقياس 1: 500000، لسنة 2007.

أولا: الترتيب الحجمي لمدن محافظة الأنبار بحسب قاعدة المرتبة – الحجم Rank-Size Rule

إن الاهتمام الكبير في دراسة أحجام المدن ضمن الدراسات الحضرية له أهمية كبيرة لمعرفة مدى الهيمنة التي قد تفرضها مدينة ما في إقليم أو دولة؛ مما يترتب عليه عدم وجود توازن في برامج التنمية في هذا الإقليم أو الدولة الذي سوف يؤدي إلى وجود مدينة أو مركز حضري متطور مقابل محيط مهمش lagging periphery، وهذا بدوره سيؤدي إلى أن المدينة الرئيسة سوف تهيمن على الموارد المالية والبشرية والفكرية؛ مما سيلحق أو يكرس التدهور البنيوي والتباينات بين باقي المراكز الحضرية الأخرى المنتشرة على صفحة الإقليم أو الدولة .

ومن خلال هذه الدراسة يمكننا قياس الترتيب الحجمي لمدن محافظة الأنبار، وتحليل نمط التوزيع وانعكاساته على تركيب النظام الحضري الموجود، والكشف عن مدى الهيمنة التي قد تفرضها مدينة على باقي مدن المحافظة؛ لأن دراسة التركيب الحجمي للمدن له دلالات تنظيمية مهمة في دراسات النظم الحضرية على مستوى الدولة أو الإقليم وتبرز أحد الخصاص المهمة في التركيب المكاني للنظام الحضري.

تعد قاعدة المرتبة – الحجم التي وضعها زيف George Zipf ١٩٤٩ إحدى المفاهيم النظرية التي تدرس علاقة حجم المدينة برتبتها ؛ وذلك لمعرفة النظام الذي تترتب به المدن بحسب أحجامها . وتنص على أن عدد سكان المدينة الثانية يكون نصف عدد سكان المدينة الأولى، والمدينة الثالثة تكون ثلث عدد سكان المدينة الأولى، والمدينة الرابعة تكون ربع عدد سكان المدينة الأولى وهكذا . وعليه فإذا رتبنا المدن ترتيباً تنازلياً بحسب أحجامها فإن القيم النظرية لعدد سكانها تكون على وفق المتوالية الآتية :

$$\left(\mathbf{1}, \frac{1}{\mathbf{2}}, \frac{1}{\mathbf{3}}, \frac{1}{\mathbf{4}}, \frac{1}{\mathbf{n}}\right)$$

أي: إننا إذا أردنا معرفة حجم أي مدينة على وفق القاعدة نقوم بقسمة عدد سكان المدينة الأولى على رتبة المدينة المراد معرفة حجمها، وتسلسل المدن الحجمي .

ولإيجاد نظام التراتبية لمدن محافظة الأنبار طبقاً لقاعدة المرتبة – الحجم فقد تم اعتماد ثلاث فترات زمنية ١٩٨٧ – ١٩٩٧ – ٢٠٢٠، وتم إنشاء جداول تمثل الترتيب الحجمي

لمدن المحافظة بحسب قاعدة المرتبة – الحجم ، وتم تصميم شكلين لكل مرحلة ، شكل بالأعداد الطبيعية ، وآخر لوغاريتمي تكشف عن أنماط توزيع أحجام المدن بحسب مراتبها، ومن ثم مقارنتها مع النمط المثالي الذي افترضته القاعدة. وللوقوف بدقة على مدى التغيرات الحجمية التي طرأت على مدن محافظة الأنبار يمكن توضيح كل مرحلة على حدة وعلى النحو الآتي:

١- الترتيب الحجمي لمدن محافظة الأنبار عام ١٩٨٧

زاد عدد المدن خلال هذه الفترة إلى عشرين مدينة؛ أي: بزيادة مدينتين عما كان في الفترة السابقة، حيث تم إضافة مدينة العامرية والرحالية كنواحي في قضاء الفلوجة إلى عناصر النظام الحضري الموجود. وقد تم الغاء مدينة الوليد وضم مدينة النخيب إلى قضاء الرطبة وللمقارنة بين ما جاءت به قاعدة المرتبة – والحجم وواقع حالة المحافظة يمكن ملاحظته من خلال الشكل البياني رقم (١) والجدول رقم (٢) الخاصة بهذه الفترة يتبين أن التوزيع الحجمي يميل إلى قاعدة المرتبة والحجم. فالتوزيع اللوغاريتمي الفعلي لو استثنينا المدينة الثانية، وهي مدينة الفلوجة، سوف يماثل إلى حد كبير التوزيع الحجمي لمدن المحافظة، وأن الاختلاف بين التوزيعين النظري والفعلي ليس كبيراً جداً وخصوصاً المدن التي تشغل المراتب المتقدمة ضمن التسلسل الحجمي حتى المرتبة الرابع عشرة.

فالمدينة الثانية هي أيضاً مدينة الفلوجة أصبحت أكثر قرباً من ناحية الحجم من المدينة الأولى، فقد أصبحت تمثل ٨٨% من حجم المدينة الأولى خلال هذه الفترة. لتلغي صفة هيمنة المدينة الأولى كما مبين في الجدول رقم(٥)، وقد ارتفع عدد سكانها بفعل النمو والهجرة من إلى ١٠٩٧٣٣ نسمة خلال عام ١٩٨٧؛ أي: بزيادة قدرها ٤٦٦٨٣ نسمة ليرتفع بعدها العدد السكاني الحقيقي عن عدد السكان النظري المطلوب على وفق القاعدة بحدود ٤٧٥٦٧ نسمة وهو ما يسمى بالانحراف الموجب عن القاعدة . كما موضح في الجدول رقم (٦) أما بالنسبة للمدينة ذات المرتبة الثالثة التي شغلتها مدينة هيت بدلاً من مدينة الحبانية بعد أن تفوقت عليها خلال هذه الفترة بعدد السكان فنلحظ أن نسبتها إلى المدينة الأولى تراجعت إلى ٢١% ، في حين كانت نسبتها خلال الفترة السابقة تمثل ٢٢% علماً أن النسبة

المطلوبة على وفق القاعدة ٣٣,٣ من المدينة الأولى، ولكن مع هذا الانخفاض فهي ما زالت تمثل أكثر من نصف ما هو مطلوب ضمن القاعدة. ونلحظ ازدياد الانحراف السالب لعدد السكان إلى ١٥٠٤٢ نسمة عن القاعدة، وكانت الفترة السابقة ١٠٢٧٦ نسمة كما مبين في الجدول رقم (٦) .

أما عن المدن من المرتبة الرابعة حتى المرتبة الرابع عشرة فقد أصبحت أكثر اقتراباً من الحالة المثالية كما موضح في الجدول رقم (٦)، وأن الانحرافات السالبة أو الموجبة هي أقل مما كانت عليه في الفترة السابقة، وهذه إشارة جيدة إلى مدى القرب من القاعدة .

أما عن المدن الصغيرة من المرتبة الخامس عشرة حتى المرتبة العشرين فنلحظ أنه لم يظهر أي تطور في أحجامها، حيث بقيت أصغر من الأحجام النظرية وضمن مواقعها بعيداً عن الحالة المثالية بأكثر من نصف؛ مما هو مطلوب للتطابق أو للاقتراب من الخط المستقيم.

جدول رقم (٢)

الترتيب الحجمي لمدن محافظة الأنبار بحسب قاعدة المرتبة – الحجم لعام ١٩٨٧

الرتبة	سكان المدينة الأولى / سكان هذه المدينة	المدينة	الحجم الحقيقي للسكان	الحجم المرغوب به بحسب قاعدة زيف	Log الحجم المرغوب	Log الرتبة	Log حجم السكان الحقيقي
١	١	الرمادي	١٢٤٣٣١	١٢٤٣٣١	٥,٠٩٤	٠,٠٠٠	٥,٠٩٤
٢	١	الفلوجة	١٠٩٧٣٣	٦٢١٦٦	٤,٧٩٣	٠,٣٠١	٥,٠٤٠
٣	٥	هيت	٢٦٤٠٢	٤١٤٤٤	٤,٦١٧	٠,٤٧٧	٤,٤٢١
٤	٥	الحبانية	٢٤١٤٨	٣١٠٨٣	٤,٤٩٢	٠,٦٠٢	٤,٣٨٢
٥	٥	حديثه	٢٢٩٤٦	٢٤٨٦٦	٤,٣٩٥	٠,٦٩٨	٤,٣٦٠
٦	٦	القائم	٢١٦٦٣	٢٠٧٢٢	٤,٣١٦	٠,٧٧٨	٤,٣٣٥
٧	١٣	رطبة	٩٧٥٦	١٧٧٦٢	٤,٢٤٩	٠,٨٤٥	٣,٩٨٩
٨	١٤	عنه	٩٠٢١	١٥٥٤١	٤,١٩١	٠,٩٠٣	٣,٩٥٥
٩	١٤	كبيسة	٨٩٠٢	١٣٨١٤	٤,١٤٠	٠,٩٥٤	٣,٩٤٩
١٠	١٥	الحقلانية	٨٢٩٥	١٢٢٣٣	٤,٠٨٧	١,٠٠٠	٣,٩١٨
١١	١٧	رواة	٧١٢٩	١١٣٠٣	٤,٠٥٣	١,٠٤١	٣,٨٥٣
١٢	١٧	الكرابلة	٦٥٥٢	١٠٣٦١	٤,٠١٥	١,٠٧٩	٣,٨١٦
١٣	١٩	الكرمة	٦٤٦٨	٩٥٦٤	٣,٩٨٠	١,١١٣	٣,٨١٠
١٤	١٩	برواتة	٦٤٢١	٨٨٨١	٣,٩٤٨	١,١٤٦	٣,٨٠٧
١٥	٤٦	العبيدي	٢٧٠١	٨٢٨٩	٣,٩١٨	١,١٧٦	٣,٤٣١
١٦	٥٢	الصقلاوية	٢٣٩٣	٧٧٧١	٣,٨٩٠	١,٢٠٤	٣,٣٧٨
١٧	٧٢	البغدادي	١٧١٦	٧٣١٣	٣,٨٦٤	١,٢٣٠	٣,٢٣٤
١٨	١٠٠	الرحالية	١٢٣٨	٦٩٠٧	٣,٨٣٩	١,٢٥٥	٣,٠٩٢
١٩	١٦٤	العامرية	٧٥٨	٦٥٤٣	٣,٨١٥	١,٢٧٨	٢,٨٧٩
٢٠	٦١٢	النخيب	٢٠٣	٦٢١٦	٣,٧٩٣	١,٣٠١	٢,٣٠٧

المصدر : من عمل الباحثين بالاعتماد على نتائج التعداد السكاني للعام ١٩٨٧ .

الشكل البياني رقم (١)

لوغارتم الحجم الحقيقي والمرغوب به لمدن محافظة الأنبار عام ١٩٨٧

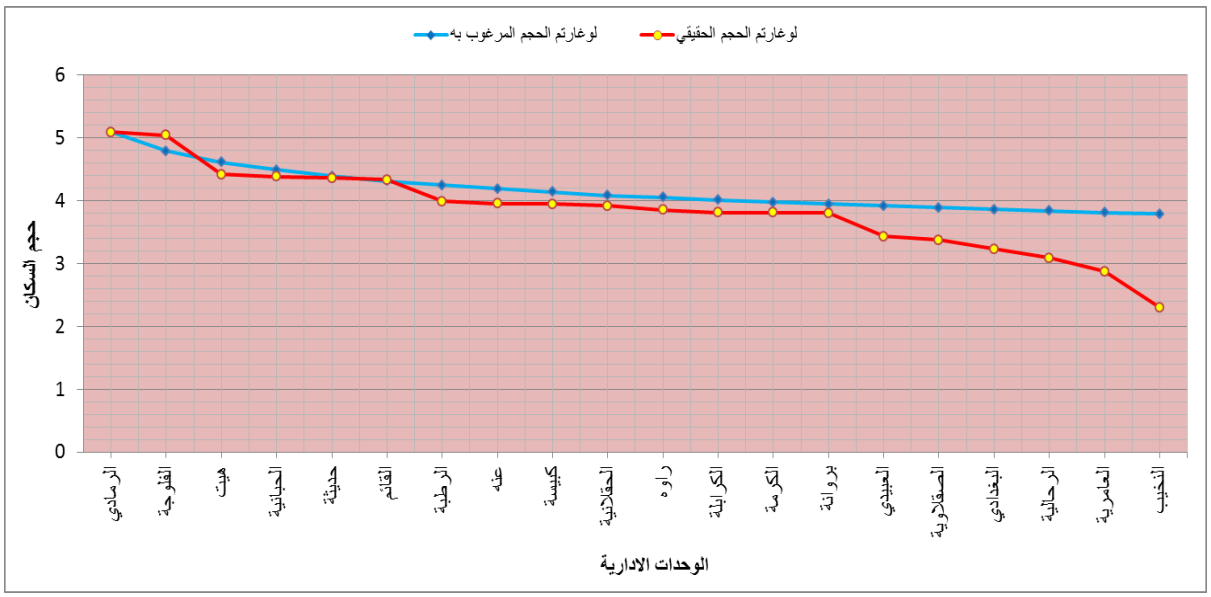

المصدر : من عمل الباحثين بالأعتماد على بيانات الجدول رقم (٢)

٢- الترتيب الحجمي لمدن محافظة الأنبار عام ١٩٩٧

يتقلص النظام الحضري خلال هذه الفترة إلى سبع عشرة مدينة فحسب؛ وذلك بسبب الترشيق الإداري الذي تم الإشارة إليه سابقاً، فقد تم اعتبار ناحية الرحالية التابعة لقضاء الفلوجة وناحية البغدادي التابعة لقضاء هيت وناحية الحقلانية التابعة لقضاء حديثة وناحية الكرابلة التابعة لقضاء القائم مناطق ريفية تابعة لأقضيتها، وفي الفترة نفسها تم إصدار مرسوم جمهوري يعد الوليد ناحية تابعة لقضاء الرطبة.

وتعد هذه المرحلة أكثر من المرحلتين السابقتين انتظاما في الترتيب الحجمي لمدن المحافظة وفقا لقاعدة المرتبة – الحجم فعلى الرغم من بقاء مدينة الرمادي (مركز المحافظة) متصدرة الترتيب الحجمي، وتليها مدينة الفلوجة في المرتبة الثانية التي اقتربت كثيراً من خلال هذه الفترة من حجم المدينة الأولى، حيث بلغ عدد سكانها خلال هذه الفترة ١٥٣٨٢٢ نسمة ، في حين كان عدد سكان الرمادي ١٦٣٢٠٦ نسمة للفترة نفسها، وهي بذلك تشكل مانسبته ٩٤%من حجم المدينة الأولى لتنهي بهذا الحجم كل شكل من أشكال الهيمنة للمدينة الرئيسة أو هيمنة المدينة الواحدة التي تتميز بها أغلب الأنظمة الحضرية في الدول النامية .

أما ما يتعلق بأحجام المدن المتوسطة فيمكن الاستدلال عليها من خلال الجدول رقم (٣) الحقل الثاني نلحظ ارتفاع أحجام هذه المدن لتقترب أكثر من الفترتين السابقتين من

الحالة المثالية للقاعدة، وكانت المدينة الأولى على سبيل المثال أكبر من المدينة الثالثة بخمس مرات خلال الفترات السابقة وأصبحت لا تمثل سوى ثلاث مرات من حجمها خلال هذه الفترة ، والحال نفسه ينطبق على أغلب المدن ذات الأحجام المتوسطة كما موضح في الجدول المذكور.

جدول رقم (٣)

الترتيب الحجمي لمدن محافظة الأنبار بحسب قاعدة المرتبة – الحجم لعام ١٩٩٧

الرتبة	سكان المدينة الأولى / سكان هذه المدينة	المدينة	الحجم الحقيقي للسكان	الحجم المرغوب به بحسب قاعدة زيف	Log الحجم المرغوب	Log الرتبة	Log حجم السكان الحقيقي
١	١	الرمادي	١٦٣٢٠٦	١٦٣٢٠٦	٥,٢١٢	٠,٠٠٠	٥,٢١٢
٢	١	الفلوجة	١٣٥٨٢٢	٨١٦٠٣	٤,٩١١	٠,٣٠١	٥,١٨٧
٣	٣	القائم	٤٧٢٧٦	٥٤٤٠٢	٤,٧٣٥	٠,٤٧٧	٤,٦٧٤
٤	٤	هيت	٣٧٤٩٩	٤٠٨٠٢	٤,٦١٠	٠,٦٠٢	٤,٥٧٤
٥	٥	حديثة	٣٦٢٠٤	٣٢٦٤١	٤,٥١٣	٠,٦٩٨	٤,٥٥٨
٦	٦	الحبانية	٢٩٥٢٤	٢٧٢٠١	٤,٤٣٤	٠,٧٧٨	٤,٤٧٠
٧	١٢	الرطبة	١٣٨٠٢	٢٣٣١٥	٤,٣٦٧	٠,٨٤٥	٤,١٣٩
٨	١٥	العبيدي	١٠٧٢١	٢٠٤٠٠	٤,٣٠٩	٠,٩٠٣	٤,٠٣٠
٩	١٦	عنه	٩٩٣٧	١٨١٣٤	٤,٢٥٨	٠,٩٥٤	٣,٩٩٧
١٠	١٨	كبيسة	٨٩٥١	١٦٣٢١	٤,٢١٢	١,٠٠٠	٣,٩٥١
١١	١٩	راوة	٨٤٤١	١٤٨٣٧	٤,١٧١	١,٠٤١	٣,٩٢٦
١٢	٢٠	الكرمة	٨٠٩٠	١٣٦٠١	٤,١٣٣	١,٠٧٩	٣,٩٠٧
١٣	٢١	برواتة	٧٨٣٠	١٢٥٥٤	٤,٠٩٨	١,١١٣	٣,٨٩٣
١٤	٤٢	العامرية	٣٩٣١	١١٦٥٨	٤,٠٦٦	١,١٤٦	٣,٥٩٤
١٥	١١٢	الصقلاوية	١٤٥٨	١٠٨٨٠	٤,٠٣٦	١,١٧٦	٣,١٦٣
١٦	٤٨١	النخيب	٣٣٩	١٠٢٠٠	٤,٠٠٨	١,٢٠٤	٢,٥٣٠
١٧	٨٧٢	الوليد	١٨٧	٩٦٠٠	٣,٩٨٢	١,٢٣٠	٢,٢٧١

المصدر : من عمل الباحثين بالاعتماد على نتائج التعداد السكاني للعام ١٩٩٧ .

الشكل البياني رقم (٢)

لوغارتم الحجم الحقيقي والمرغوب به لمدن محافظة الأنبار عام ١٩٩٧

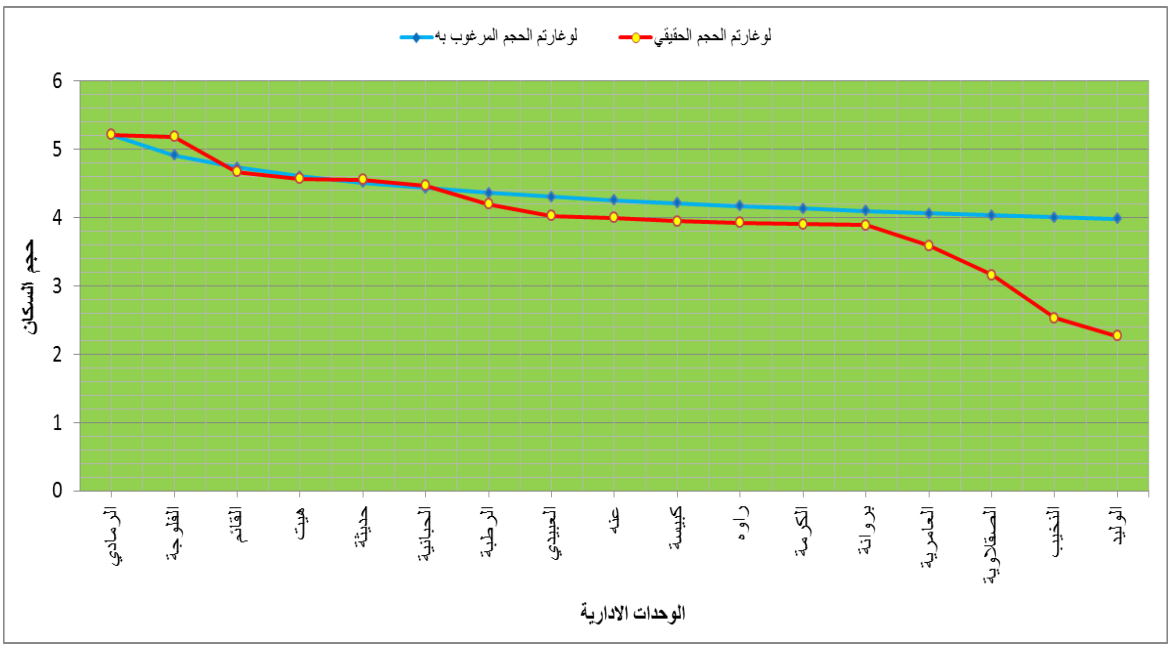

المصدر : من عمل الباحثين بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (٣)

أما عن مدى تطابق أحجام مدن محافظة الأنبار مع قاعدة المرتبة – الحجم فيمكن ملاحظة ذلك من خلال بيانات جدول (النسب)، فالمدينة الثالثة على سبيل المثال كانت تشكل ٢١% من المدينة الاولى عام ١٩٨٧، نلحظ خلال هذه الفترة اقتراب نسبتها أكثر من الحالة المثالية للقاعدة، حيث بلغت ٢٩% من حجم المدينة الأولى علماً أن النسبة المطلوبة على وفق القاعدة يتطلب أن تكون المدينة الثالثة تشكل ٣٣,٣% من حجم المدينة الأولى والحال نفسه بالنسبة للمدينة الرابعة حتى المدينة الثالث عشرة. وعلى الأغلب انخفضت قيم الانحرافات السالبة والموجبة لهذه المدن لتقترب من الحالة النظرية ، كما موضح في الجدول رقم (٣) .

أما بالنسبة للمدن الصغيرة فيظهر الشكل البياني (٢) وعلى مدى الفترات الحالية والسابقة أن التوزيع الفعلي لهذه المدن كان أقل من التوزيع النظري، وهذه النتيجة تؤكد الحاجة إلى إجراء مزيد من التنمية في هذه المدن وتحفيز معدلات النمو فيها للقيام بدورها ضمن المنظومة الحضرية من خلال توفر قدر أكبر من الخدمات فيها؛ مما قد يساعد على ردم الفجوة، والتقليل منها ما بين هذه المدن والمدن الاكبر حجما ، ومن ثم سيؤدي إلى تقليل الضغط المتزايد على المدن الكبيرة، وتقليل

الضغط على الخدمات المتاحة فيها ؛ مما يؤدي إلى خلق حالة من التوازن في المنظومة الحضرية .

٣- الترتيب الحجمي لمدن محافظة الأنبار عام ٢٠٢٠

يبدو خلال هذه الفترة حدوث تغيرين على النظام الحضري في محافظة الأنبار، الأول: هو ارتفاع أعداد المدن إلى اثنين وعشرين مدينة؛ أي: بزيادة خمس مدن عن الفترة السابقة، أما التغير الثاني فتمثل باعتلاء مدينة الفلوجة الهرم الحجمي لمدن محافظة الأنبار بحجم سكاني قدره ٢٧١٩٠٧ نسمة متفوقة بذلك على مدينة الرمادي وهي مركز محافظة الأنبار والعاصمة الإدارية للمحافظة التي بلغ عدد سكانها ٢٤٢٢٥٥ نسمة للفترة نفسها. وأن الترتيب الحجمي لمدن محافظة الأنبار خلال هذه الفترة يظهر أن النظام الحضري بات أقرب إلى القاعدة مقارنة بالفترات السابقة باستثناء المدن الصغيرة كما مبين في الشكلي البياني (٣)، فمن خلال الجداول اللوغاريتمية وجداول النسب والانحرافات يمكن ملاحظة التطور الذي طرأ على النظام الحضري من عام ١٩٨٧ ولغاية ٢٠٢٠، فالتوزيعات الحقيقية والنظرية تكاد تقترب من بعضها وتظهر أقل فرقاً في هذه الفترة. وهذه الحقيقة ربما تشير إلى نجاح السياسات الحكومية حول حماية المدن المتوسطة ودعم قابليتها لاستيعاب أكبر عدد ممكن من السكان من خلال زيادة الخدمات الموجودة في هذه المدن وتطويرها؛ لذلك نرى أن حجم المدينة الأولى أصبح يشكل ٤٧ مرة من حجم المدينة الثامن عشرة خلال هذه الفترة ، في حين كانت المدينة الأولى تشكل ١٠٠ مرة من حجم المدينة الثامن عشرة في عام ١٩٨٧ كما موضح في جداول الترتيب الهرمي، ويمكن معرفة مقدار فروقات المدينة الأولى مع باقي المدن الأخرى من خلال هذه الجداول لمعرفة مدى التطور الذي حصل لهذه المدن خلال هذه الفترة التي باتت كما ذكرنا الأقرب لقاعدة الرتبة والحجم من السنوات السابقة، فعلى سبيل المثال تتطلب المدينة الثالثة أن تكون ٣٣,٣% من حجم المدينة الأولى بحسب القاعدة ولكن الواقع كانت هذه المدينة تشكل ٢٢% و٢١% و ٢٩% و٣٠% على طول الفترات الدراسة وعلى التوالي. والمدينة الرابعة يفترض أنها تشكل ٢٥% من حجم المدينة الأولى على وفق القاعدة. ولكن الواقع أن هذه المدينة شكلت ١٦% و ١٩% و٢٣% و ٢٧% على التوالي من المدينة الأولى وهكذا الحال بالنسبة لباقي المدن، والذي يمكن أن يؤكد كلامنا أن هذه الفترة هي الأقرب للانتظام ما جاءت به القاعدة إلى المدينة الخامسة

عشر. ولكن هذا الانتظام يتغير ويبدأ بالانحراف السالب من المدينة السادسة عشر التي تمثل المدن الصغيرة التي تبتعد وتظهر أكبر انحراف عن القاعدة، وهذا ربما يعود إلى أن القرارات التي بموجبها يتم تحويل تجمع سكاني معين في العراق يكون لأسباب إدارية أو سياسية وليس لأسباب تتعلق بالحجم، فربما تم استحداث مدن في محافظة الأنبار بحجم سكاني صغير كما هو الحال في مدينة الوليد أو النخيب أو غيرهما، وكذلك تجمعات سكانية أخرى ضمن تصنيف القرى مع العلم أن حجمها يفوق سكان مدينة الوليد أو النخيب كقرية الريحانة أو قرية الصكرة التابعة لمدينة عنه أو غيرهما من القرى الأخرى الموجودة في مدن الرمادي والفلوجة وهيت .

يتضح من خلال دراستنا للنظام الحضري على وفق قاعدة الرتبة – الحجم من خلال بيانات الجداول ذات العلاقة يمكن القول إن هنالك نوعًا من التوازن في المنظومة الحضرية لمحافظة الأنبار إلى حد ما، ولكن لا تصل إلى الحالة المثالية ، وهنالك أيضاً شبه ترتيب حجمي ربما لا يكون مثالياً كما نصت عليه القاعدة إلا إنه قريب إلى حد ما من ما هو مطلوب بحسب ما افترضته، وكذلك يمكن استخلاص نتيجة مهمة من مضمون قاعدة الرتبة – الحجم وهي أن القاعدة تحاول إظهار انتظام متناسق بين حجوم المدن ورتبها وتظهر العلاقة في توزيع السكان في المدن جميعها بشكل أقرب للانتظام، فيتوجه السكان للاستقرار في جميع المدن بحيث يتوزع السكان في هذه المدن لتظهر علاقة تراتبية كما أشار اليها زيف بأن المدينة الثانية نصف المدينة الأولى والمدينة الثالثة ثلث المدينة الأولى..الخ.

إن هذا الترتيب المنسق ربما لا نستطيع إيجاده إلا في بعض الأنظمة الحضرية للدول المتقدمة لأسباب قد تتعلق بنمط هجرة السكان من الريف إلى المدينة، فالهجرة تتم في الدول المتقدمة على مراحل حيث ينتقل سكان الريف من القرية إلى مدينة صغيرة في المرحلة الأولى، ثم بعدها ينتقل إلى مدينة متوسطة الحجم، ثم بعد ذلك ينتقل إلى مدينة أكبر وربما هذه الهجرة تأخذ وقت طويل ، أما بالنسبة للهجرة في الدول النامية فتتم على مرحلة واحدة، وربما في العراق وفي بعض الحالات يمكن القول إن المدينة هي من تهاجر إلى الريف بقرار إداري يقضي بتحويل قرية إلى مدينة .

جدول (٤)

الترتيب الحجمي لمدن محافظة الأنبار بحسب قاعدة المرتبة – الحجم لعام ٢٠٢٠

الرتبة	سكان المدينة الأولى /سكان هذه المدينة	المدينة	الحجم الحقيقي للسكان	الحجم المرغوب به بحسب قاعدة زيف	Log الحجم المرغوب	Log الرتبة	Log حجم السكان الحقيقي
١	١	الفلوجة	٢٧١٩٠٧	٢٧١٩٠٧	٥,٤٣٤	٠٠٠	٥,٤٣٤
٢	١	الرمادي	٢٤٢٢٥٥	١٥٣٩٥٣	٥,١٨٧	٠,٣٠١	٥,٣٨٤
٣	٣	القائم	٨٠٢٦٢	٩٠٦٣٥	٤,٩٥٧	٠,٤٧٧	٤,٩٠٤
٤	٤	هيت	٧٢٢٤٣	٦٧٩٧٦	٤,٨٣٢	٠.٦٠٢	٤,٨٥٨
٥	٥	حديثة	٥٠٣٩٤	٥٤٣٨١	٤,٧٣٥	٠,٦٩٨	٤,٧٠٢
٦	٨	الحبانية	٣٤٩٩٤	٤٥٣١٧	٤,٦٥٦	٠,٧٧٨	٤,٥٤٣
٧	٩	الرطبة	٣٠٧٩٥	٣٨٨٤٣	٤,٥٨٩	٠,٨٤٥	٤,٤٨٨
٨	١٠	العامرية	٢٦,٠٦١	٣٣٩٨٨	٤,٥٣١	٠,٩٠٣	٤,٤١٥
٩	١٢	عنه	٢٢٧٥٣	٣٠٢١١	٤,٤٨٠	٠,٩٥٤	٤,٣٥٧
١٠	١٤	راوة	١٩٦٥٦	٢٧١٩٠	٤,٤٣٤	١,٠٠٠	٤,٢٩٣
١١	١٥	كبيسة	١٨٤٤٢	٢٤٧١٨	٤,٣٩٣	١,٠٤١	٤,٢٦٥
١٢	١٥	بروانة	١٨١٢٧	٢٢٦٥٨	٤,٣٥٥	١,٠٧٩	٤,٢٥٨
١٣	١٨	حقلانية	١٥٣٠٧	٢٠٩١٥	٤,٣٢٠	١,١١٣	٤,١٨٤
١٤	٢١	الكرمة	١٢٧١٩	١٩٤٢١	٤,٢٨٨	١,١٤٦	٤,١٠٤
١٥	٢٢	العبور	١٢١٣١	١٨١٢٧	٤,٢٢٥	١,١٧٦	٤,٠٣٨
١٦	٢٦	الصقلاوية	١٠,٣٦٨	١٦٩٩٤	٤,٢٣٠	١,٢٠٤	٤,٠١٥
١٧	٣٦	البغدادي	٧٦٢٣	١٥٩٩٤	٤,٢٠٣	١,٢٣٠	٣,٨٨٢
١٨	٤٧	الوفاء	٥٧٢٨	١٥١٠٥	٤,١٧٩	١,٢٥٥	٣,٧٥٨
١٩	٧٧	الفرات	٣٥٤٦	١٤٣١٠	٤,١٥٥	١,٢٧٨	٣,٥٤٩
٢٠	١١٢	العبيدي	٢٤٢٨	١٣٥٩٥	٤,١٣٣	١,٣٠١	٣,٣٨٥
٢١	١١٨	النخيب	٢٣٠٣	١٢٩٤٧	٤,١١٢	١,٣٢٢	٣,٣٦٢
٢٢	٨٣٧	الوليد	٣٢٥	١٢٣٥٩	٤,٠٩١	١,٣٤٢	٢,٥١١

* من عمل الباحثين بالاعتماد على نتائج تقديرات وزارة التخطيط للعام ٢٠٢٠ .

الشكل البياني رقم (٣)

لوغارتم الحجم الحقيقي والمرغوب به لمدن محافظة الأنبار عام ٢٠٢٠

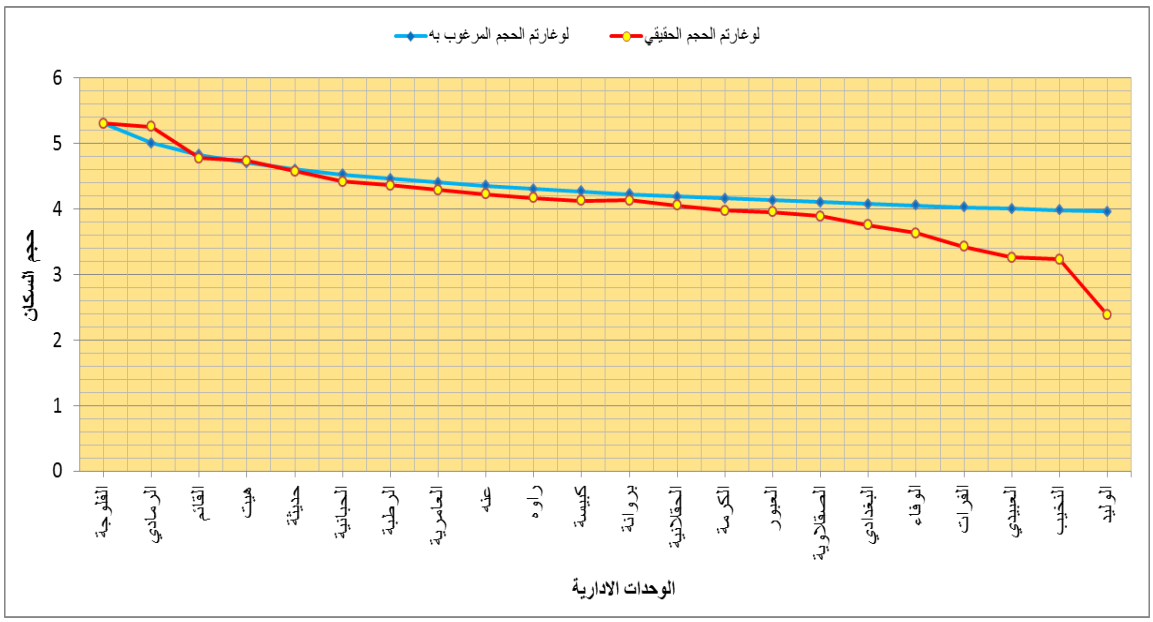

المصدر : من عمل الباحثين بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (٤)

جدول رقم (٥)

نسبة أحجام المدن بالنسبة للمدينة الأولى في محافظة الأنبار

للسنوات ١٩٨٧ – ١٩٩٧ – ٢٠٢٠

	١٩٨٧	١٩٩٧	٢٠٢٠	قاعدة المرتبة الحجم
المدينة الأولى	١٠٠% رمادي	١٠٠% رمادي	١٠٠% فلوجة	١٠٠%
المدينة الثانية	٨٨% فلوجة	٩٤% فلوجة	٨٩% رمادي	٥٠%
المدينةالثالثة	٢١% هيت	٢٩% قائم	٣٠% قائم	٣٣,٣%
المدينة الرابعة	١٩% حبانية	٢٣% هيت	٢٧% هيت	٢٥%
المدينةالخامسة	١٨% حديثة	٢٢% حديثة	١٩% حديثة	٢٠%
المدينةالسادسة	١٧% القائم	١٨% حبانية	١٣% حبانية	١٦%
المدينةالسابعة	٩% رطبة	٨% رطبة	١١% رطبة	١٤%
المدينةالثامنة	٧% عنه	٧% العبيدي	١٠% عامرية	١٢%
المدينةالتاسعة	٧% كبيسة	٦% عنه	٨% عنه	١١%
المدينةالعاشرة	٧% حقلانية	٥% كبيسة	٧% راوه	١٠%
المدينةالحادية عشر	٦% راوة	٥% راوة	٧% كبيسة	٩%
المدينةالثانية عشر	٥% كرابلة	٥% كرمة	٧% بروانة	٨,٣%
المدينةالثالثة عشر	٥% كرمة	٥% بروانة	٦% حقلانية	٧,٦%
المدينةالرابعة عشر	٥% بروانة	٢%عامرية	٥% كرمة	٧,١%
المدينةالخامسة عشر	٢% عبيدي	٠,٩%حقلانية	٥% عبور	٦,٦%
المدينةالسادسة عشر	٢% حقلانية	٠,٢% نخيب	٤% حقلانية	٦,٢٥%
المدينةالسابعة عشر	١,٣% بغدادي	٠,١% وليد	٣% بغدادي	٥,٨%
المدينةالثامنة عشر	١% رحالية		٢% وفاء	٥,٥%
المدينةالتاسعة عشر	٠,٦% عامرية		١% فرات	٥,٢%
المدينةالعشرون	٠,٢% نخيب		٠,٩% عبيدي	٥%
المدينةالحادية والعشرون			٠,٨% نخيب	٤,٧%
المدينةالثانية والعشرون			٠,١% وليد	٤,٥%

المصدر : من عمل الباحثين بالاعتماد على بيانات الجداول (٢) (٣) (٤).

جدول رقم (٦)

الفرق بين حجم السكان الحقيقي والمثالي بحسب قاعدة المرتبة – الحجم بالنسبة للمدينة الأولى في محافظة الأنبار للسنوات ١٩٨٧ – ١٩٩٧ – ٢٠٢٠

	١٩٨٧	١٩٩٧	٢٠٢٠
المدينةالأولى	١٠٠% رمادي	١٠٠% رمادي	١٠٠% فلوجة
المدينةالثانية	+ ٤٧٥٦٧ فلوجة	+ ٧٢٢١٩ فلوجة	+ ٧٩٥٣٨ رمادي
المدينةالثالثة	– ١٥٠٤٢ هيت	– ٧١٢٦ قائم	– ٧٧٦٢ قائم
المدينةالرابعة	– ٦٩٣٤ حبانية	– ٣٣٠٣ هيت	– ٣١٩٢ هيت
المدينةالخامسة	– ١٩٢٠ حديثة	+٣٥٦٣ حديثة	– ٢٩٨٣ حديثة
المدينةالسادسة	+٩٤١ القائم	+٢٣٢٣ حبانية	– ٧٧٢٥ حبانية
المدينةالسابعة	– ٨٠٠٦ رطبة	– ٩٥١٣ رطبة	– ٦٠٢٢ رطبة
المدينةالثامنة	– ٦٥٢٠ عنه	– ٩٦٨٠ العبيدي	– ٥٩٣١ عامرية
المدينةالتاسعة	– ٤٩١٣ كبيسة	– ٨١٩٧ عنه	– ٥٥٨١ عنه
المدينةالعاشرة	– ٤١٨٣ حقلانية	– ٧٣٧١ كبيسة	– ٥٦٣٨ راوه
المدينةالحادية عشر	– ٤١٧٤ راوه	– ٦٣٩٦ راوه	– ٤٦٩٧ كبيسة
المدينةالثانية عشر	– ٣٨٠٩ كرابلة	– ٥٥١١ كرمة	– ٣٣٩١ بروانة
المدينةالثالثة عشر	– ٣٠٩٦ كرمة	– ٤٧٢٤ بروانة	– ٤١٩٧ حقلانية
المدينةالرابعة عشر	– ٢٤٦٠ بروانة	– ٧٧٢٧ عامرية	– ٥٠١٩ كرمة
المدينةالخامسة عشر	– ٥٥٨٨ العبيدي	–٩٤٢٢ صقلاوية	– ٤٤٨٨ عبور
المدينةالسادسة عشر	– ٥٣٨٧ حقلانية	– ٩٨٦١ نخيب	– ٤٩٥٨ صقلاوية
المدينةالسابعة عشر	– ٥٥٩٧ بغدادي	– ٩٤١٣ الوليد	– ٦٢٦٣ البغدادي
المدينةالثامنة عشر	– ٥٦٦٩ رحالية		– ٧٠١٨ الوفاء
المدينةالتاسعة عشر	– ٥٧٨٥ عامرية		– ٨٠٥٤ الفرات
المدينةالعشرون	– ٦٠١٣ نخيب		– ٨٣٥٥ العبيدي
المدينة الحادية والعشرون			– ٧٩٦٥ النخيب
المدينةالثانية والعشرون			– ٩٠٠٤ الوليد

المصدر : من عمل الباحثين بالاعتماد على بيانات الجداول (٢) (٣) (٤).

ثانيا – الهيمنة الحضرية في النظام الحضري لمحافظة الأنبار

لم تأت الهيمنة من فراغ حيث إن لكل مدينة دورها وأهميتها وقد أسست المدن بالاستناد على عوامل جغرافية كالطوبوغرافيا والمناخ وقربها من مصادر المياه وعوامل عسكرية وصناعية وإنشاء المناجم ووجود السهول والأراضي الخصبة أو عوامل دينية وعوامل ثقافية؛ مما قد يجعل لها مكانة خارجية، وهذه المكانة قد تجعل علاقتها مع المدن المجاورة تستند على نظام فكرة المكان المركزي، وفي هذا النظام تكون المدينة التي ترتبط بعلاقات مباشرة مع المدن الأخرى سببًا في هذا الارتباط، وهو تنوع نشاطاتها الاقتصادية وحجم سكانها الكبير. فالمدينة التي لها تصنيف أعلى هي أكثر أهمية من ناحية العاملين والأكثر عملاً؛ لذا فهي التي فيها عدد أكبر من السكان.

إذن التوزيع الهرمي يجب أن ينطوي على تخصص وظيفي تكون الزيادة فيها للمدن الكبرى والمهيمنة التي تقوم بإنتاج السلع والخدمات المطلوبة في المدن الأصغر حجماً ؛ لهذا يعد التوازن في التوزيع الحجمي للمدن من أهم العوامل التي تدفع بعملية التنمية الاقتصادية التي تساعد على تطور كافة مدن الدول أو الإقليم على حد سواء. في حين أن الدول أو الأقاليم التي تهيمن عليها مدينة أو أكثر على نظامه الحضري مع اختفاء للمدن المتوسطة يمكن أن يوقف عملية التنمية في أغلب مدن النظام الحضري .

ولإعطاء صورة واضحة للنظام الحضري في محافظة الأنبار وإبراز أهم ملامحه وخصائصه، فقد تم الاعتماد على ثلاثة مؤشرات لقياس الهيمنة التي من خلالها يمكن تحديد ما إذا كانت هنالك هيمنة حضرية أم لا وما مقدار هذه الهيمنة إن وجدت وما شكلها ؟. وهذه المؤشرات هي :-

١- مؤشر ميهتا Mehta Index

يمكن استخراج نتيجة مؤشر ميهتا من خلال قسمة حجم المدينة الرئيسة الأولى من حيث الحجم على حجم المدن الأربعة الأولى، أو بعبارة أخرى يمكن قسمة عدد سكان المدينة الأولى على عدد سكان المدن الاربعة الأولى من حيث التسلسل الحجمي، وقد تم اعتماد ثلاث مراحل زمنية كما موضح أدناه لتحديد ما إذا كانت هنالك هيمنة لمدينة معينة على باقي مدن المحافظة . وقد تم تطبيق المعادلة الخاصة بهذا المؤشر بما يلي :

١٩٨٧ = ١٢٤٣٣١ / (٢٤٣٣١ + ١٠٩٧٣٣ + ٢٦٤٠٢ + ٢٤١٤٨) = ٠,٤٣

١٩٩٧ = ١٦٣٢٠٦ / (١٦٣٢٠٦ + ١٥٣٨٢٢ + ٤٧٢٧٦ + ٣٧٤٩٩) = ٠,٤٠

٢٠٢٠= ٢٧١٩٠٧ / (٢٧٩٠٧ + ٢٤٢٢٥٥ + ٨٠٢٦٢ + ٧٢٢٤٣) = ٠,٤٠

إن حسابات نتائج مؤشر ميهتا هي محصورة بين الصفر والواحد الصحيح، في حين يشير الصفر إلى انعدام الهيمنة، ويشير الواحد صحيح إلى وجود هيمنة مطلقة ومابين هذين الرقمين تطبيقات متدرجة بحسب النتيجة . ففي عام ١٩٩٧ فقد انخفضت نسبة هذا المؤشر إلى ٠,٤٠، وهذا يشير إلى انخفاض مستوى الهيمنة للمدينة الرئيسة ولا تختلف الحالة في عام ٢٠٢٠ فقد كانت الهيمنة أيضا ٠,٤٠ ولاتختلف عن الفترة السابقة فقط في أن مدينة الفلوجة أصبحت تعتلي رأس الهرم من ناحية الحجم بدلاً من مدينة الرمادي التي كانت هي المدينة الأولى طيلة الفترات السابقة.

٢- مؤشر الهيمنة أو دليل المدن الاربع Primacy Index or four : Cities Index

يختلف هذا المؤشر عن المؤشر السابق من حيث إن هذا المؤشر يأخذ المدن الأربع ولكن لا تكرر المدينة الأولى في المقام كما هو الحال في مؤشر ميهتا، ففي هذا المؤشر تكون المدينة الأولى في البسط والمدن الثلاث التالية لها تكون في المقام، ودليل الهيمنة في هذا المؤشر يتضح إذا كانت القيمة أكثر من واحد صحيح، حيث إن هذه القيمة تدل على أن سكان المدينة الأولى يفوق عدد سكان المدن التالية لها مجتمعة، ويلحظ في أغلب الدراسات أن نتيجة هذا المؤشر تتذبذب في الدول المتقدمة حول واحد صحيح فيما تكون القيمة في الأنظمة الحضرية للدول النامية محصورة بين ٢-٣، وتدل هذه القيم على هيمنة مطلقة وهائلة للمدينة الأولى، وبتطبيق معادلة هذا المؤشر على مدن محافظة الأنبار ومن خلال النتائج المثبتة في الجدول رقم (٧) نلحظ أن درجة هيمنة المدينة الأولى أخذت بالانخفاض بمرور الزمن فقد كانت نسبة المدينة الأولى عام ١٩٨٧ تشكل ٠,٩٣ بالنسبة لمجموع سكان المدن الثلاث التالية لها في الحجم، ثم وصلت هذه النسبة إلى

٠,٦٨ في عام ٢٠٢٠، وهذا راجع إلى أن التركز السكاني بدأ يتجه نحو مدينة الفلوجة التي تتمتع بميزة القرب من العاصمة بغداد ، وكذلك الحال بالنسبة لمدينة القائم التي أصبحت مدينة جاذبة للسكان أيضا بحكم موقعها بوابة رئيسة على الحدود السورية، وكذلك معامل الفوسفات التي اجتذبت العديد من الأيدي العاملة .

إن هذه النتائج تدل على أن النظام الحضري الموجود في محافظة الأنبار لا توجد فيه هيمنة لمدينة رئيسة على باقي مدن النظام، ولكن هذا لا يمنع من القول إن هنالك تركزًا سكانيًّا في جزء معين من محافظة الأنبار يصل إلى ما يقرب ٥٣,٥% من مجموع سكان الحضر في المحافظة في مدينتين هما الرمادي والفلوجة اللتين لا تبلغ مساحتهما مجتمعتين عن ٨٣٠٧ كم٢، وهذه المساحة لا تشكل سوى ٦% من مجموع مساحة المحافظة البالغة ١٣٨٢٨٨ كم٢ .

٣- مؤشر نسبة الهيمنة أو دليل المدينتين Primacy Ratio

تم استخدام مؤشر ثالث لقياس درجة الهيمنة في النظام الحضري لمحافظة الأنبار؛ وذلك للتأكد من دقة نتائج المؤشرين السابقين وعلى الرغم من تعدد الصيغ الرياضية للكشف عن درجة الهيمنة فقد تم اختيار هذا المؤشر؛ لأنه يختلف إلى حد ما عن المؤشرين السابقين من ناحية الصيغة الرياضية ، ففي مؤشر دليل المدينتين نأخذ فقط مدينتين في النظام الحضري، الأولى: التي تليها من ناحية الحجم؛ أي: يقسم حجم سكان المدينة الأكبر على حجم المدينة التالية من حيث التسلسل كما ذكرنا في الفصل النظري، فإذا كانت النتيجة أكبر من ٢ عدد صحيح دل على وجود هيمنة حضرية، وإذا قل عن ذلك انخفضت نسبة هيمنة المدينة الأولى على باقي المدن .

فمن خلال الجدول رقم (٧) الذي تكشف بياناته التي أخذت فيه ثلاث مراحل زمنية على انخفاض نسبة هيمنته، حيث تراوحت نتيجة هذا المؤشر من١,١٣ عام ١٩٧٨ و ١,٠٦ عام ١٩٩٧ إلى ١,١٢ عام ٢٠٢٠، وهذا يطابق المؤشرات السابقة من حيث نتائجها التي دلت على انخفاض نتائجها في الفترات الأخيرة عن الفترات الأولى للدراسة، وهذا أيضا يتطابق مع ما تم استخلاصه من تطبيق قانون المرتبة – الحجم الذي أشرنا فيه إلى أن الفترة الأخيرة للدراسة هي الأكثر قرباً من

قاعدة زيف؛ أي: إن هنالك نوعاً من الميل إلى التوازن الحضري في المحافظة. وأن كل هذه النتائج تدل على أن النظام الحضري لا توجد فيه هيمنة أو رئاسة لمدينة واحدة على باقي المدن؛ أي: إن صورة هذا النظام لا تصنف ضمن هذا النمط الشائع في أغلب الدول النامية، والذي يتميز بهيمنة كبيرة لمدينة واحدة فقط ولكن هذا لا يعني أنه لا يوجد خلل في النظام الحضري، فربما تكون هيمنة لمدينتي على باقي مدن المحافظة وهما الفلوجة والرمادي، حيث بلغ نسبة سكان الحضر فيها ٥٨% و٥٨% و ٥٣,٥% خلال الفترات ١٩٨٧-١٩٩٧-٢٠٢٠ على التوالي، ولو أخذت هذه النسبة على مستوى القضاء يمكن أن ترى أن نسبة سكان الحضر في القضاءين قد بلغا ٦٧,١ % و٦٦,٥% و٦٨,٦% خلال الفترات ١٩٨٧-١٩٩٧-٢٠٢٠ على التوالي؛ أي: إن هذه النسبة تقارب ثلثي عدد سكان الحضر في مجموع المحافظة .

الجدول (٧)

نتائج مؤشرات دليل المدينتين ودليل المدن الأربع

السنة	دليل الهيمنة أو دليل المدينتين	مؤشر الهيمنة أو دليل المدن الأربعة
١٩٨٧	١,١٣	٠,٧٧
١٩٩٧	١,٠٦	٠,٦٨
٢٠٢٠	١,١٢	٠,٦٨

من عمل الباحثين بالاعتماد على تعدادات وتقديرات السكان للأعوام ١٩٨٧ – ١٩٩٧ – ٢٠٢٠.

الخاتمة

١. ليس هناك تباعد كبير بين التوزيع الفعلي للمدن والتوزيع النظري المثالي لأحجام المدن كما جاءت به قاعدة المرتبة – الحجم بحسب بيانات تعداد ١٩٨٧، فالمدينة الثانية أكبر مما هو متوقع على وفق القاعدة؛ مما يؤكد عدم هيمنة للمدينة الأولى وهي مدينة الرمادي، حيث بلغ عدد السكان الحقيقي للمدينة الثانية (مدينة الفلوجة) ١٠٩٧٣٣ نسمة، في حين كان الحجم المرغوب به على وفق ما جاءت به القاعدة ٦٢١٦٦ نسمة؛ لأن المدينة الأولى (الرمادي) كان عدد سكانها الحقيقي ١٢٤٣٣١ نسمة.

٢. أن التوزيع الحجمي يميل إلى قاعدة المرتبة والحجم أكثر من الفترة السابقة . فالتوزيع اللوغاريتمي الفعلي لو استثنينا المدينة الثانية، وهي مدينة الفلوجة سوف يماثل إلى حد كبير التوزيع الحجمي لمدن المحافظة، وأن الاختلاف بين التوزيعين النظري والفعلي ليس كبيراً جداً وخصوصاً المدن التي تشغل المراتب المتقدمة ضمن التسلسل الحجمي حتى المرتبة الرابعة عشر .

٣. مرحلة ١٩٩٧ وتعد هذه المرحلة أكثر من المرحلتين السابقتين انتظاما في الترتيب الحجمي لمدن المحافظة وفقا لقاعدة المرتبة – الحجم فعلى الرغم من بقاء مدينة الرمادي (مركز المحافظة) متصدرة الترتيب الحجمي وتليها مدينة الفلوجة في المرتبة الثانية التي اقتربت كثيراً من خلال هذه الفترة من حجم المدينة الأولى، حيث بلغ عدد سكانها خلال هذه الفترة ١٥٣٨٢٢ نسمة ، في حين كان عدد سكان الرمادي ١٦٣٢٠٦ نسمة للفترة نفسها، وهي بذلك تشكل مانسبته ٩٤%من حجم المدينة الأولى لتنهي بهذا الحجم كل شكل من أشكال الهيمنة للمدينة الرئيسة أو هيمنة المدينة الواحدة التي تتميز بها أغلب الأنظمة الحضرية في الدول النامية .

٤. اما مرحلة ٢٠٢٠ فيبدو من خلالها حدوث تغيرين على النظام الحضري في محافظة الأنبار، الأول: ارتفاع أعداد المدن إلى اثنين وعشرين مدينة؛ أي: بزيادة خمس مدن عن الفترة السابقة، أما التغير الثاني فتمثل باعتلاء مدينة الفلوجة الهرم الحجمي لمدن محافظة الأنبار بحجم سكاني قدره ٢٧١٩٠٧ نسمة متفوقة بذلك على مدينة الرمادي وهي مركز محافظة الأنبار والعاصمة الإدارية للمحافظة التي بلغ عدد سكانها ٢٤٢٢٥٥ نسمة للفترة نفسها. وأن الترتيب الحجمي لمدن محافظة الأنبار خلال هذه الفترة تظهر أن النظام الحضري بات أقرب إلى القاعدة مقارنة بالفترات السابقة باستثناء المدن الصغيرة.

٥. في عام ١٩٨٧ كانت نتيجة حساب المؤشر ميهتا هي ٠,٤٣ وبسبب هذه النتيجة فإن مستوى الهيمنة للمدينة الرئيسة هو ضمن المستوى المرغوب به، أما في عام ١٩٩٧ فقد انخفضت نسبة هذا المؤشر إلى ٠,٤٠ وهذا يشير إلى أن مستوى الهيمنة للمدينة الرئيسة منخفض ولاتختلف الحالة في عام ٢٠٢٠ فقد كانت الهيمنة أيضا ٠,٤٠ ولاتختلف عن الفترة السابقة فقط في أنه مدينة الفلوجة أصبحت تعتلي رأس

الهرم من ناحية الحجم بدلاً من مدينة الرمادي التي كانت هي المدينة الأولى طيلة الفترات السابقة.

٦. أن درجة هيمنة المدينة الأولى ضمن دليل المدن الاربع أخذت بالانخفاض بمرور الزمن، فقد كانت نسبة المدينة الأولى عام ١٩٨٧ تشكل ٠,٧٧ بالنسبة لمجموع سكان المدن الثلاث التالية لها في الحجم ، ثم وصلت هذه النسبة إلى ٠,٦٨ في عام ٢٠٢٠ وهذا راجع إلى أن التركز السكاني بدأ يتجه نحو مدينة الفلوجة .

Abstract

Spatial analysis of the urban dominance of the cities of Anbar province Study in the geography of cities

key words: hegemony, Anbar Governorate, urban geography

Dr.. Nassar Masoud Mahmoud Al-Naqshbandi d. Karami Abdul Ghafoor Ali Al-Hadithi

Administrative Technical Institute / Erbil General Directorate of Education in Anbar Province

This study aims to analyze urban hegemony in the urban system network in Anbar Governorate as it represents one of the main problems that most urban systems suffer in third world countries. Population size has been adopted as an indicator to measure dominance despite the drawback of it being the absence of other important aspects of measurement Economic, social, political, etc., may be vocabulary that causes hegemony and population concentration in a city and not others, however most studies related to this topic are based on the size index. Here in this study, the Rank-Size Rule, the Mehta Index, the Dominance Index, or the Four Cities Index, in addition to the Dominance Ratio Index or the Two-City Index, were approved.

الهوامش والمصادر

(١)لمياء فوزي الكيالي ، محافظة الأنبار ، الأحوال الطبيعية والاقتصادية ، مجلة الجمعية الجغرافية العراقية ، مطبعة العاني ، المجلد العاشر ، ١٩٧٨.

(٢)وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، المجموعة الإحصائية السنوية ، ٢٠٠٨-٢٠٠٩ .

(٣)المصدر نفسه ، ص ١٦.

(٤)عبد الله الحميدي ، تعديل الصيغ الرياضية المستخدمة في تطبيق قاعدة المرتبة والحجم في جغرافية المدن ، الندوة الجغرافية الرابعة لأقسام الجغرافيا ، المملكة العربية السعودية ، ١٩٩٢ ، ص٤٣٠ – ٤٨٥ .

(٥)نضـال محمـد بخيـت أحمـد ، الهيمنـة الحضـرية للخرطـوم الكبـرى – الأسـباب والحلـول ، مجلة بحري للعلوم الأنسانية ، العدد ٢ ، ٢٠١٢ ، ص٤٣ .

(٦)للأستزادة انظر في :

7- Knudsen , T. "Zipf's Law for Cities and Beyond : The Case of Denmark" . The American Journal of Economics and Sociology, 2001 , PP. 123 – 146

8 - Royuela , V. and J. Surinach "Quality of life and Urban size" 2006 . PP. 165 – 186 .